المحاضرة الثالثة +الرابعة: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها+ المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد

المحاضرة الثالثة: الكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد .

1-مفهوم الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة، وتنقسم إلى قسمين كالآتي:

1-1 الأموال المتاحة النقدية : وتشمل ثلاث أنواع كالآتي:

-**النقود المعدنية المساعدة** : تشمل قطعا معدنية غير نفيسة تتكون من معدن النيكل أو البرونز، تزيد قيمتها الإسمية عن قيمتها كسلعة ، وتصلح للمعاملات التجارية الصغيرة ، يصدرها البنك المركزي.

-**النقود الورقية:** تصدرها البنوك المركزية ، وغير قابلة للإستبدال وليست مغطاة بأي رصيد معدني تستعمل في المعاملات العادية ، وتكون إحتياطي بنوك الودائع.

-**النقود الكتابية** : المكونة من الودائع لدى البنوك والخزينة ، وهي المسجلة في الرصيد الدائن للحسابات الخاصة.

1-2 الأموال الجاهزة شبه النقدية : تشمل الأموال شبه النقد مجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالآتي:

-الودائع تحت الطلب على الدفتر؛

-الودائع لأجل.

2- الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية النظام المصرفي (البنك المركزي والقطاع المصرفي) كما يلي:

الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية: -الذهب والعملات الاجنبية. - القروض المقدمة للخزينة. - القروض المقدمة للاقتصاد.	الكتلة النقدية: -الاوراق النقدية. - الودائع.

*عندما يتم دمج ميزانيتي (البنك المركزي والقطاع المصرفي) تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي علما أن:

مجموع الموجودات (الأصول) =مجموع الالتزامات (الخصوم)

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية.

* يتضح من الجدول أن الكتلة النقدية يوازيها المقابل للكتلة النقدية والذي يتكون من الذهب والعملات الصعبة، قروض للخزينة العامة، القروض المقدمة للاقتصاد، أي أن المقابل للكتلة النقدية هو مجموع الأصول غير النقدية التي يحوزها الجهاز المصرفي، أما الكتلة النقدية فهي تتضمن بالإضافة للأوراق النقدية، الودائع تحت الطلب.

وسنقوم بتفصيل لكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي:

2-1 المقابل :ذهب وعملات أجنبية (الذمم على الخارج)

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما ذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي

ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خار جية إما للاستثمار أو للتوظيف فانها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، ، وبما أن العملات لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية ومن تم نلاحظ الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

وفي حالة حدوث العكس فانه اذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فانه يجب على المستورد ان يدفع ديونه بواسطة عملة اجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية الى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة اجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ ان احتياطي العملات الاجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

2-2 المقابل :الائتمان المقدم للاقتصاد:

تمثل القروض الموجهة للاقتصاد جميع ديون البنوك على الاقتصاد فهي جميع المستحقات الممنوحة للمؤسسات، و التسبيقات المقدمة للعائلات قصد تمويل عمليات الاستغلال و الاستثمار، إضافة للتسبيقات المقدمة للعائلات لتمويل السكن و الاستهلاك (قروض عقارية و استهلاكية) أي ما يوجد من ديون التزم بها الأفراد و المنشآت اتجاه البنوك .

2-3 المقابل :الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها،

وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية (انكماشية).

المحاضرة الرابعة: المجمعات النقدية وسيولة الاقتصاد:

لتحديد سيولة الاقتصاد ينبغي إضافة موارد الادخار القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد إلى الأموال المتاحة النقدية.

❖ **.معايير إنشاء المجاميع النقدية:**

يتم ترتيب االمجاميع النقدية وفقا لعدة معايير يمكن ذكرها فيما يلي :

-**معيار السيولة** :حيث كلما كان الأصل سهل التحويل إلى وسيلة دفع وبسرعة ودون ضياع رأس المال، كلما أعتبر أصلا ماليا.

-**معيار مؤسساتي** :حيث يعتبر الأصل أكثر نقدية، إذا كان مصدره مؤسسات إقراضية (البنوك).

وهناك ثلاث معايير ثانوية بجانب المعايير التي أعلاه لبناء المجاميع النقدية.

*المعيار الأول : يتعلق بطبيعة وظيفية ويستخدم عند إنشاء وبناء المجمع "M " ويهدف إلى عزل الأصول التي تدخل ضمن هذا المجمع بناءا على وظيفتها المشتركة أي كونها وسيلة دفع.

*المعيار الثاني : يستند إلى سلوك حائزي الأصل، وبحسب هذا المعيار فإن الأصول التي تتميز بثبات التوظيف لا تعتبر نقدية.

المعيار الثالث : فيستند إلى مدة نضوج الأصل، فكلما طالت المدة كلما أعتبر الأصل غير نقدي.

ولقد تم تقسيمها إلى أربع مجمعات:

1- القاعدة النقدية : B وتسمى أيضا الأساس النقدي وتتميز بالسيولة التامة ، ويشمل الأساس النقدي الكتلة النقدية السائلة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والمتكون من النقود الإلزامية التي يصدر ها البنك المركزي، والنقود المساعدة وهي عبارة عن القطع النقدية الصغيرة التي يصدرها البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية، والتي تهدف الى تسهيل المعاملات التجارية الصغيرة، بالإضافة الى احتياطات البنوك التجارية التي يلزمها البنك المركزي بالاحتفاظ بها لديه. **(القاعدة النقدية B = النقود الإلزامية + النقود المساعدة +احتياطات البنوك)**

2 –المجمع النقدي : M1 يشمل وسائل الدفع كاملة السيولة المذكورة سابقا والمتمثلة في النقود الإلزامية والنقود المساعدة باستثناء احتياطات البنوك، مضافا اليها الودائع الجارية (تحت الطلب) والحسابات الجارية في الحسابات البريدية ولدى الخزينة والتي سميت بالنقود الكتابية، وينصرف مفهوم المجموع النقدي M1 الى مفهوم النقود كوسيط للتبادل بسبب تمتعه بدرجة كبيرة من السيولة ويطلق عليه **عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1 =النقود الإلزامية+ النقود المساعدة +النقود الكتابية).**

3 –المجمع النقدي : M2 يتكون بالإضافة الى عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 تضاف اليها التوظيفات الادخارية بالعملة الوطنية وهي الودائع لأجل والتي لا تتمتع بسيولة مباشرة حيث لها تاريخ استحقاق وأن عملية تسييلها قبل تاريخ الاستحقاق تؤدي الى فقدان في راس المال والتي تم تسميتها سابقا بأشباه النقود، وسمي المجمع النقدي M2 **بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع** أو **السيولة المحلية**

(M2 = M1 + أشباه النقود).

4– المجمع النقدي : M3 يشمل بالإضافة الى المجمع النقدي M2 العرض النقدي بالمفهوم الواسع يضاف اليه سندات الخزينة الغير قابلة للتداول، وسندات الدين بالعملات الأجنبية والتوظيفات لأجل غير قابلة للتداول و بواليص التامين لدى شركات التامين المختلفة، ويتميز المجمع النقدي M3 بدرجة اقل من السيولة ويطلق عليه **السيولة المحلية الاجمالية.**

5– المجمع النقدي : M4 يشمل بالإضافة الى المجمع النقدي M3 كل من سندات الخزينة المتداولة التي يحوزها الاعوان غير الماليين، وسندات الخزينة التي تصدرها المؤسسات ويتداولها المتعاملون غير الماليين المحليين، يسمى هذا المجمع **بسيولة الاقتصاد.**